

قال اليتامى **قوله** حالة الرفع واما في حالة الجر والفتحة فان اعرابهما
 لغظلي لبقا الياء التي هي الاعراب فيها بما اذ عمت في ياء
 النظم والادغام لا يخرجها عن حقيقتها **قوله** اسله سلسوي هذا
 الاسل بالنظر للاسافة والا فالعمل الاسيل مسلمون لي هذفت
 النون للاسافة واللام للتخفيف **قوله** وتلبت النعمة اي التي علي
 كسرة لناسية الياء وظاهر كلامه انه يبدو ويقلب الواو ياء علي تلب
 النعمة كسرة وهو كذلك خلا فالان جي حيث اختار ان يبدى بقلب
 النعمة علي قلب الواو معلاله بانه اتداه علي الحركة المنعيفة
 قبل الاتداه علي العرف القوي وما ذكره السارح هو المشهور عند
 القوم **قوله** وقدوت الواو يوتف من سياتي المصانق لهذا التقدير
 ليس للتقل ولا للتعد حيث سمكت عنه هنا في بيان ما يقدر
 فيه الجوز وكلم عليه في بيان ما يقدر فيه حركة ونسب ابن الواج
 علي ان تقدير الواو ورتب النعمة هنا للاستعمال **قوله** لان جمع الياء
 ملة لغوله وقدوت الواو ورتب النعمة هذا وقد ذهب ابو جيان
 الي ان اعراب مسلمي لغظلي فالان ذان الواو يائية وانما تقديرت
 معقفتها والتقدير للنسب كملوا الجمل من القدر ولا ياتي ذلك هنا
 لان الواو انقلبت يا فلم تنعدم انما تبدل وضيقها وتقلير ذلك
 في الجسميات استسمية الجوز خلا **قوله** ما يقدر للتعد اي ما يقدر
 فيه الاعراب لكونه يمنع من ظهوره التقدير وليس لهذا القسم
 منحصر فيما ذكره السارح بل ياتي منه ما سلفه لك في النظم
قوله كالفتي الكاف للتبديل اي تتل الفتى من كل اسم معرب
 اخره الف لانه ويسمي لهذا القسم مقصودا لكونه ضد المهورود
 وهو الاسم العربي الذي اخره همزة بعد الف زايدة كلساورد
 او لكونه منع من ظهور مطلقا الحركات والقصر معناه لغة المنع
 والتعليل الاول او لي لان التعليل الثاني يشمل نحو عملاي فانه
 ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمي مقصودا اللهم الا ان يقال
 ان ملة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها **قوله** وعلامي اي

شغل ان البعد ووجد في
 الرفع اما في كل الرفع ليس
 كمن بعد التاء بل في كل
 وجعلها في بيتها بنوع
 فما وكذا النسب اذ اصبحت
 على الواو او ما التكل
 لرب ولا فوات من
 ومما ان رهاها القوم
 على في العرف ومما
 حذوم جمع الياء واليا
 اذ عمت

من

من كل اسم يضاف اليه بالكلم وليس مثنى ولا جمع تذكر سام ولا مقصودا
 ولا مقصودا **قوله** في الفتى سرفوع بجمته مقدرة علي الالف الموجودة
 منع من ظهورها التقدير واما في الفتى فهو سرفوع بجمته مقدرة علي
 الالف المهدوثة لا لتعا السالكين منع من ظهورها التقدير اذ عملها
 في تحرك الياء وانفتح ما قبلها تلتب الفا فالفتى ساكنان الالف
 والتفتوت فحذفت الالف للتعا السالكين فصار **قوله** ان ذوات الالف
 لا تقبل الحركة وذلك لانها ساكنة لانها الف لينة فلو فرض تحركها هـ
 انقلب حقيقتها وسارت همزة ولذا كان التقدير هنا للتعد رايها
 القدر للتقل فان العرف يقول الحركة لكنها تستقل عليه كالف في
 فان الالف تقبل النعمة لكنها تكون تقيلة فعد ظهر رك القرف بين ما
 يعقد للتقل وما يعقد للتعد **قوله** استقل بحركة المناسبة اي
 فلا يقبل حركة الاعراب الا لا يتوارد ان كان علي نفس واحد **قوله** فتعد
 فيها اي في الالف في القصور وهو الغني ونحوه واليا في الضمان
 اليه بالمتكلم ثم يعد تقدير الحركات الثلاثة اذ كان الاسم الذي اخره
 الف مقصورا ما اذ كان ممنوعا من العمد كوسي وعيسى فانك
 تعد فيه الضمة رفعا والفتحة نسيا وجرا في حالة النصب تكون
 اصلية وفي حالة الجر تكون نائية عن الكسرة وذهب بعضهم الي
 تقدير الكسرة في حالة العرفي الاسم الذي لا يتعدي وعلك ذلك بانها
 انما امتنعفت فيه للتقل ولا تقل مع التقدير راجيب بان التعليل
 يشاهد عمة تطلقا في اللفظ وفي التقدير ولان الفعل لا يدخله
 الكسر مطلقا فلذا ما اشبهه **قوله** ونظير الكسرة قال ابن مالك هذا
 هو المسيح عندي ومن قدر كسرة اخره فتعد اركب تكلفا
 لا يزوي عليه ولا حاجة اليه قال ابو يحيى ان اول اعرف له سلقا
 في هذا الذهب تنبيه قد ظهر ان في الضفاف اليه بالمتكلم مذهب
 اربعة الاول مذهب الجمهور انه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني
 انه مثنى وهو مذهب الجرجاني واثب النساب والطرزي والثالث
 كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن جني انه لا معرب ولا مثنى